

بيان صحفي

حظر
لا يسمح باقتباس محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في
الصحافة أو الإذاعة أو التلفزة
قبل يوم 19 أيلول/سبتمبر 2000
الساعة 22/00 بتوقيت غرينتش

TAD/INF/2853

19 أيلول/سبتمبر 2000

اقتصاد عالمي ذو وجهين يثير قلق خبراء الأونكتاد الاقتصاديين

قد يتجاوز النمو 3 في المائة هذا العام؛
ولكن هل يستمر ذلك؟

تتبارى قوتان اقتصاديتان جبارتان في جذب اهتمام العالم اليوم وهما: بواذر "اقتصاد جديد" تدعمه التكنولوجيات الحديثة، وتفاقم عدم الاستقرار المرتبط بالعولمة المحكومة بالسوق. ورغم وجود ظواهر صحية في الاقتصاد العالمي هذا العام، فقد استمرت الاختلالات الضخمة في النمو والمدفوعات الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال. ونظراً لأن عبء تعديل هذه الاختلالات يقع على عاتق السياسة النقدية وحدها فإن هذا لا يكفل معالجة سلسلة. وفي ظل هذه الشواغل يصدر اليوم تقرير التجارة والتنمية لعام 2000⁽¹⁾

استمرار عدم التزامن بين الاقتصادات الكبرى

تراجع الاقتصاد العالمي عن الحافة في العام الماضي ويعزى ذلك بصورة كبيرة إلى أحداث غير متوقعة، شملت احتفاظ اقتصاد الولايات المتحدة بقوته. وتحسنت الآفاق القريبة لهذا العام حيث يُنتظر أن يتجاوز النمو 3 في المائة. لكن ذلك، وفقاً للتقرير، يتوقف بصورة كبيرة على إمكانية وصول اقتصاد الولايات المتحدة إلى بر الأمان وإمكانية تحول الأداء المتقطع لأوروبا واليابان إلى شيء يمكن الاعتماد عليه بصورة أكبر.

(1) **تقرير التجارة والتنمية، 2000 2000 Trade and Development Report** (رقم المبيع E.00.II.D.19, ISBN 92-1-112489-1) يمكن الحصول عليه بسعر 45 دولاراً أمريكياً وبسعر خاص قدره 19 دولاراً أمريكياً للبلدان النامية وبلدان مرحلة التحول من: United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, fax +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@unog.ch, internet:

United Nations Publications, Two Un Plaza, Room DC2-853, Dept. من <http://www.un.org/publications>;
PRES, New York, NY 10017, USA, telephone: +1 212 963 83 02 or 1 800 253 96 46, fax: 1 212 963 34 89,
.e-mail: publications@un.org

وواصلت الولايات المتحدة - التي وصفها التقرير بـ "المشتري الأخير" و"المنقذ"
للاقتصاد العالمي - أطول فترة توسع شهدتها في التاريخ الحديث، وساعدها على ذلك التدفقات
المالية الضخمة القصيرة الأجل والطويلة الأجل، والتكنولوجيات الحديثة في آن واحد.
وانخفضت البطالة إلى أقل من 4 في المائة في أوائل عام 2000 وما زال التضخم خاضعاً
للسيطرة. ولكن لا يمكن الآن استدامة النمو الاقتصادي بمعدل يفوق 4 في المائة وتزايد
الواردات بمعدل 12 في المائة. ويشير التقرير إلى أن اقتران تضائل المدخرات الخاصة بتزايد
الديون الخاصة وتعاطم عجز الحساب الجاري وارتفاع أسهم التكنولوجيا، وإن كان يوفر حافزاً
من حوافز كينز لاقتصاد الولايات المتحدة، قد ينتهي بتغييرات أعنف كثيراً مما يلزم أو يُستحب.
وقد أوضحت أحداث السبعينات والثمانينات مدى السرعة التي قد تختفي بها رغبة المستثمرين
في الخارج في امتلاك أصول مقومة بالدولار.

ويشير التقرير إلى أن أوروبا قد تعثرت في العام الماضي نظراً لأن تباين أداء النمو
داخل المنطقة الأوروبية قد عقد البحث عن موقف نقدي موحد وقد كافح البنك المركزي
الأوروبي لإيجاد موقف مستقل على مستوى السياسات في مواجهة أسواق مالية عالمية عالية
التكامل. وانتعشت اليابان في عام 1999، وساعدها على ذلك الانتعاش الذي شهده شرق آسيا.
ولئن كانت التوقعات تبدو أفضل هذا العام، فإن الإنفاق الخاص ما زال هشاً مما يجعل الكثير
متوقفاً على الصادرات والإنفاق العام. ويتأثر النمو في كل من أوروبا واليابان تأثراً سريعاً بأي
ارتفاع في أسعار الفائدة بالولايات المتحدة وبالبطء الحاد في ذلك الاقتصاد. ويفيد التقرير أيضاً
بأن تجربة الولايات المتحدة الحديثة تعطي دروساً هامة على مستوى السياسات لتقليل البطالة في
أوروبا وإدارة عجز الميزانية في اليابان.

النفط والتضخم والنمو

يعتبر التقرير من الأمور المشجعة للغاية أسلوب تخلص الاقتصاد العالمي من الارتفاع
الحاد في أسعار النفط ابتداء من منتصف عام 1999 وعودة الأسواق المالية إلى وضعها
الطبيعي إلى حد ما. وتشير نماذج المحاكاة إلى أن تأثير أسعار النفط على النمو العالمي سيكون
محدوداً وسيقتصر غالباً على البلدان النامية المستوردة للنفط.

وساعد ارتفاع أسعار النفط على زيادة قيم التجارة العالمية في عام 1999، وكانت
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي الاستثناء الوحيد. وأدى نمو الواردات بقوة في الصين
واليابان والولايات المتحدة إلى احتفاظ الأسواق بنشاطها وسجلت البلدان النامية تحولاً كبيراً في
مجال الصادرات التي نمت بأكثر من 8 في المائة مقارنة بانكماش بلغت نسبته 7 في المائة في
عام 1998. بيد أن الاتجاهات غير المؤاتية للسلع الأساسية الأخرى غير النفط قد أصابت
الأسعار، وبخاصة أسعار القطن والسكر والكاكاو والبن، مما أثر سلبياً على عدد كبير من البلدان
النامية.

وعاد الاستقرار إلى الأسواق المالية وزاد صافي التدفقات الخاصة الوافدة إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وإن كان لم يتجاوز الرقم الذي تحقق في عام 1998 إلا بقدر طفيف. وكانت أهم الزيادات في الأسهم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كانت عمليات الخصخصة والدمج والشراء هي القوى المحركة. وعلى عكس ذلك، انخفض صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة على هيئة ديون للبلدان النامية انخفاضاً حاداً في عام 1999. وكان هناك تفاوت كبير بين المناطق، حيث حقق شرق آسيا معظم الزيادات. وما زالت آفاق عام 2000 غير مؤكدة، وبخاصة مع التقلبات الكبيرة التي تشهدها من جديد الأسهم في الأسواق الناشئة.

الآفاق المرتقبة للبلدان النامية

تدهورت الظروف في أمريكا اللاتينية في عام 1999، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل للمرة الأولى منذ عام 1990. بيد أن المكسيك التي ترتبط بصلات وثيقة باقتصاد الولايات المتحدة، قاومت هذا الاتجاه، وسجلت بعض الاقتصادات الصغيرة في منطقة الكاريبي نمواً جيداً. أما في الأنحاء الأخرى، فإن انخفاض أسعار السلع الأساسية، وسياسات التقيد المفرطة المتبعة على مستوى الاقتصاد الكلي وانهاية التجارة الإقليمية كانت جميعها عوامل ركود في بعض البلدان. وكان يمكن أن يبلغ الترددي مدى أبعد في المنطقة لولا أن البرازيل تمكنت من مقاومة اضطرابها المالي على نحو أفضل مما كان متوقفاً، حيث اقترب معدل نموها من 1 في المائة، بعد انهيار عملتها. أما الأرجنتين فقد عانت من ركود شديد بعد نجاحها في تثبيت سعر صرف الدولار.

وشهدت أفريقيا أيضاً ركوداً في عام 1999. فقد شكل انخفاض أسعار بعض السلع الأساسية، والصراعات السياسية والطقس عبئاً كبيراً في أنحاء كثيرة من القارة. بيد أن التقرير يلاحظ بعض الشواهد الإيجابية في شمال وشرق أفريقيا حيث كان النمو أعلى من الاتجاه الإقليمي، ويبدو أن أسوأ الظروف قد انتهت في نيجيريا وجنوب أفريقيا. ومع ذلك، يظل التحدي الأساسي على مستوى السياسات في أفريقيا جنوب الصحراء هو إيجاد وسيلة لزيادة الاستثمار لبلوغ معدل نمو قدره 6 في المائة في مواجهة قيود المدخرات والنقد الأجنبي (انظر أيضاً TAD/INF/2850 المؤرخ في 14 تموز/يوليه).

وسجلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أعلى معدلات نموها خلال عشر سنوات، حيث ناهز هذا المعدل 2.4 في المائة. بيد أن هناك تبايناً كبيراً حول هذا المعدل. فقد تمكنت أوروبا الوسطى من التخلص من عدوى الأزمة الروسية في النصف الثاني. وكان التحول في روسيا نفسها أكثر مدعاة للدهشة حيث تجاوز النمو 3 في المائة في عام 1999 بفضل الارتفاع الحاد في أسعار النفط. وعلى عكس ذلك، أضررت دول البلطيق بشدة بالأزمة الروسية. ورغم انتهاء الصراع العلني في جنوب شرقي أوروبا، ما زالت حالة الاقتصاد الكلي هشة والآفاق الاقتصادية قاتمة. ويشير التقرير إلى أن التحديات التي تواجهها هذه البلدان لا تختلف عن التحديات الموجودة في معظم أنحاء العالم النامي، وفي هذا الصدد أيضاً لم تكن استجابة البلدان المتقدمة كافية حتى الآن.

وحققت آسيا نجاحاً كبيراً في عام 1999. فقد تحول اتجاه النمو إلى الصعود بقوة، متجاوزاً 5 في المائة. وكان أداء اقتصادي الهند والصين الكبيران، واللذين حققا نمواً يناهز 7

في المائة، أعلى من المتوسط، لكن الانتعاش الحاد الذي شهده شرق آسيا هو الذي استأثر بمعظم الاهتمام. وكان نهوض جمهورية كوريا غير عادي. وبلغ معدل النمو في ماليزيا رقماً مزدوجاً في الشهور الأولى من عام 2000، بمساعدة محدودة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويشوب مستقبل إندونيسيا غموض أكبر وما زالت مخاطر الاتجاه نحو الهبوط كبيرة. لكن من المتوقع أن يكون النمو الإجمالي في شرق آسيا أكثر توازناً هذا العام، وسوف يتابع مقررو السياسات في جميع أنحاء المنطقة عن كثب مباحثات الانضمام التي ستجريها الصين مع منظمة التجارة العالمية.

خلف زجاج داكن

يشير التقرير إلى أن الأسباب الأساسية التي دعت إلى الخوف من الركود خلال الفترة 1998-1999 ليست مستمرة فحسب، بل إن هناك تصدعات جديدة قد ظهرت. فقد تشهد الآفاق المرتقبة للبلدان النامية تدهوراً سريعاً إذا ما استمرت البلدان الصناعية الكبرى في تحديد سياساتها غير مبالية بانعكاساتها العالمية.

إن العوامل التي ساعدت اقتصاد الولايات المتحدة على القفز إلى الأمام قد ضاعفت من الهشاشة المالية والاختلالات العالمية. ويشير التقرير إلى أن ارتباط هذه الاختلالات حالياً بعجز القطاع الخاص وليس القطاع العام يزيد من هشاشة الحالة وأن أسعار الفائدة عاجزة عن إجراء التصحيحات اللازمة. وتفاقت الاختلالات بسبب سعي الشركات عبر الوطنية الأوروبية واليابانية إلى اقتحام مجال التكنولوجيات الحديثة عن طريق عمليات الدمج والشراء عبر الحدود. ويتوقف وجود سيناريو عالمي متفائل على رسو الولايات المتحدة برفق، وتحسن النمو في أوروبا واليابان، واستقرار أسعار النفط وأسعار الفائدة وتصحيح سعر الدولار تدريجياً. لكن التقرير يشير إلى أن تعليق الآمال على قوى السوق والسياسة النقدية وحدهما لن يكون هو الحل. فسوف يحتاج الأمر إلى زيادة التعاون الدولي ووجود قيادة دولية أكثر جرأة كتلك القيادة التي بشرت بالعصر الذهبي الماضي.

** ** ** *

هذا البيان الصحفي متوافر أيضاً على شبكة إنترنت بالعنوان التالي:

<http://www.unctad.org> تحت فرع press and reference

للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ

Yilmaz Akyüz, Officer-in-Charge, Division on Globalization and Development Strategies, UNCTAD, tel: +41 22 907 5841, fax: +41 22 907 0045, or e-mail: yilmaz.akyuz@unctad.org; or Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5365/5828, fax: +41 22 907 0043, or e-mail: press@unctad.org.